

غياب إرادة الإصلاح يعقد أزمة لبنان المهمد بالإفلاس

عقبة حزب الله تبعثر أوراق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

تتراكم العوامل التي تجعل الحكومة اللبنانية أمام مصير مجهول نتيجة أزمة اقتصادية خانقة لا يتعامل معها سياسة البلاد بإرادة حقيقية للإصلاح. وتؤكد هذه العراقيل بعدما قدم مستشار وزارة المالية في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي هنري شاوول استقالته متهما سلطات بلاده بانتهاج طريق خاطئة تقودها أجندة شعبية. وفي خضم هذه التطورات يعود مراقبون لاتهام حزب الله بسطوته على الحكم وتحمله مسؤولية أزمة خانقة هي الأسوأ منذ الحرب الأهلية في سبعينات القرن الماضي وثمانيناته.

بيروت - تعقد وضع حكومة حسان دياب في لبنان بعدما أصبحت تجابه مشكلتين مزدوجتين، تتعلق الأولى بالغضب المتصاعد في الشارع، أما الثانية فتتمثل في المفاوضات المتعثرة مع صندوق النقد الدولي. وتصاعدت الاتهامات الموجهة لسياسة لبنان بعدما قدم مستشار وزارة المالية في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي هنري شاوول استقالته، والذي أقر غياب إرادة سياسية حقيقية للقيام بإصلاح ينفذ البلاد من شبح الإفلاس. وقال شاوول، الخميس، في بيان استقالته إن "السياسة والسلطات النقدية والقطاع المالي يعمدون إلى صرف الانتظار عن حجم الخسائر والشرع في أجندة شعبية".

وتابع "أدركت غياب إرادة حقيقية لتنفيذ إصلاحات أو لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، بما في ذلك البنك المركزي".

وشعر لبنان في محادثات مع صندوق النقد بهدف الحصول على مساعدة للخروج من أزمته المالية، لكن العملية تعقدت جراء خلاف على حجم الخسائر المقدرة في الخطة المقدمة إلى الصندوق.

ويتوقع خبراء أن تعثر المفاوضات الدائرة بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي على ضوء الخطة التي وافقت عليها حكومة رئيس الوزراء



دياب مكبل من كل الجهات

غسل الأموال والاتجار في المخدرات، وتزييف العملة، وجمع الأموال وتجديد الأشخاص لما يسمى ببرامج الخيرية".

وتستمر الدوائر المالية والجهات المناهضة أن تتم مقاومة الفساد المحمي من الأحزاب وخاصة حزب الله. وقال في هذا السياق، حبيب مالك الأستاذ بالجامعة الأميركية اللبنانية إن "حزب الله يعتبر عقبة كبيرة أمام إنقاذ لبنان، وسأهم إلى حد كبير في ما وصلنا إليه الآن في لبنان... ومجرد حقيقة أنه يحمي بالفعل أفرادا وجماعات فاسدة معروفة ويستتر عليهم، تكفي لإثبات تورطه في كل الفساد".

وحاول صندوق النقد الدولي في الماضي السعي لمساعدة لبنان، لكن حزب الله كان يمنع ذلك خوفا من أن يعني التمويل الغربي القيام بإصلاحات هيكلية وسياسية كبيرة من شأنها أن تضعفه.

سقوط قيادة حزب الله، مما دفع لبنان إلى مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام 1990.

ورغم هذا الوضع الصعب الذي تولدت عنه رؤية غير متفائلة بشأن مصير لبنان، فإن الاتحاد الأوروبي بوصفه المانح الرئيسي للمساعدات للبنان، يحاول إنقاذ البلد من شبح الانهيار الاقتصادي.

وقدم الاتحاد 580 مليون يورو كمساعدات إنسانية منذ عام 2011، لكن لا توجد برامج مراقبة نشطة للتحقق من الجهة التي تصل إليها هذه الأموال، ما جعل الكثير من المراقبين يوجهون مباشرة أصابع الاتهام إلى حزب الله في ظل تغلغه العميق في أوساط الاقتصاد والحكومة في لبنان.

وقال في وقت سابق، شارلي فيمر، عضو لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي، إن "حزب الله معروف في أوروبا بانتشطته الإجرامية، بما في ذلك

في مجالات عديدة؛ وهو ما يتطلب توافقا ومشاركة مجتمعية.

وعاد الشارع اللبناني إلى الاحتجاج في الأسابيع الأخيرة حيث رفعت شعارات تطالب بالتغيير وتحمل الحكومة الأزمة الاقتصادية وارتفاع البطالة التي بلغت نسبة 35 في المئة وتزايد نسبة الفقر التي بلغت أعلى مستوياتها بنسبة 45 في المئة.

ولا تحمل مطالب اللبنانيين عناوين اقتصادية فحسب، بل ترفع شعارات تغيير نظام يقوم على المحاصصة الطائفية ويسيطر على أجهزته وقراراته السياسية حزب الله.

وقال في هذا الصدد، رافايل باداني خبير المخاطر السياسية والجغرافية في الشرق الأوسط، إن لبنان على حافة الإفلاس.

وأضاف في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنترست الأميركية إن الفساد والاحتياط اجتاحا لبنان، في ظل

حسان دياب، والتي ترحح حصول خسائر ضخمة تشمل 83 مليار دولار في النظام المصرفي.

ووصف شاوول الخطة الحكومية بأنها أول تشخيص كمي لأزمات لبنان المتعددة، فيما قال صندوق النقد إن الرقم يبدو في النطاق السليم، لكن بيروت بحاجة إلى التوصل لفهم مشترك من أجل المضي قدما.

لكن الرقم المذكور لا يلقى معارضة من البنك المركزي والقطاع المصرفي ولجنة تقصي حقائق برلمانية شككت في الخسائر والافتراضات.

وقال المتحدث باسم صندوق النقد الدولي الجمعة، إن النقاشات الجارية مع الحكومة اللبنانية تشمل قضايا معقدة وتتطلب تشخيصا مشتركا لمصدر وأسباب الخسائر المالية وحجمها. وبحسب المصدر نفسه، يشترط صندوق النقد أن تكون الإصلاحات المطلوبة في لبنان إعادة شاملة ومنصفة

هنري شاوول
أدركت غياب إرادة حقيقية لتنفيذ إصلاحات القطاع المصرفي

الاتفاق الجزئي يضع قضية سد النهضة أمام مصير غامض

أفضل من اتفاق جزئي منقوص، لأنه إذا استمرت إثيوبيا في خططها بالماء الأول سيمثل تصرفها انتهاكا صريحا لإعلان المبادئ الذي وقته الدول الثلاث بالخرطوم في مارس 2015، وموقف الأطراف الدولية الفاعلة، منها الولايات المتحدة والصين.

القاهرة تعارض فكرة أديس أبابا الرامية لتوقيع اتفاق جزئي يمكنها من البدء في خطة الملء الأول للسد قريبا

ويمكن لمصر إلغاء الاتفاق، ما يسحب الاعتراف بمشروعية السد نفسه، ما يجعل إثيوبيا لا تستطيع تحمل تداعيات ذلك كله، كما أن نهاية المسار التفاوضي تعني وجود أوراق أخرى مهمة تمتلكها القاهرة قد تدفع بأديس أبابا إلى العودة مرة أخرى للتفاوض والتوصل لصفقة عادلة. ولوحت القاهرة قبل أيام، باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لتقديم شكوى ضد إثيوبيا، وعليه تحمل مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنع نشوب نزاعات بالمنطقة، الأمر الذي استنكرته إثيوبيا، واعتبرته ضغلا سياسيا تمارسه القاهرة عليها.

متعنتة ولا تريد المضي في طريق. قال نادر نور الدين، خبير الموارد المائية، إن إثيوبيا تريد أن يوقع السودان على اتفاق جزئي منفرد للترويج بأن مصر شاردة عن السياق، ووجود إجماع بين دول حوض النيل الشرقي، لكن الخرطوم أدركت عدم وجود نوايا طيبة بعد حادث منطقة الفشة وهجوم ميليشيات مسلحة مدعومة من الجيش الإثيوبي على الحدود السودانية ومقتل عدد من المواطنين.

وأكد لـ "العرب"، أن الموقف المصري - والسوداني واضح في ما يتعلق برفض الاتفاقات الثنائية، فيهما كانت الضغوط الدولية، والتصميم على التوصل لاتفاق ثنائي ملزم، ولا تزال الخرطوم تحاول في هذا السياق.

وعادت إثيوبيا لعرض فكرة الاتفاق الجزئي على الخرطوم بمفردها، لكن وزارة الري السودانية، اعتبرت في 12 مايو، توقيع أي اتفاق جزئي للمرحلة الأولى لا يمكن الموافقة عليه، لوجود جوانب فنية وقانونية يجب تضمينها في الاتفاق.

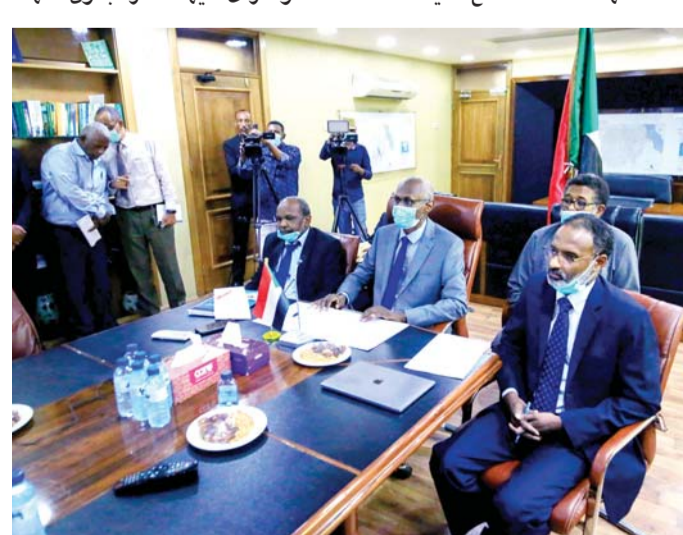
ولفتت إلى أن معظم القضايا تحت التفاوض، وأهمها آلية التنسيق وتبادل البيانات وسلامة السد والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا ليس فقط بالماء الأول، وإنما بكل مراحل الماء والتشغيل طويل المدى، وبالتالي لا يمكن تجزئتها.

وأوضح حمدي عبدالرحمن، الخبير في الشؤون الأفريقية، أن خيار لا اتفاق

النوع من الدراسات، ودوره في تحاشي العيوب مستقبلا.

وجس رئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد، في العاشر من أبريل الماضي، النبض حيال مشروع اتفاق جزئي خاص بقواعد الملء الأول، لكسب المزيد من الوقت حتى يتم التوصل لاتفاق نهائي، لكن لم تتجاذب معه أي من القاهرة والخرطوم.

وحاولت أديس أبابا استمالة الخرطوم بمفردها للتوقيع على اتفاق جزئي، وإحراج القاهرة في خطوة رأى فيها المراقبون أنها



لا تجاوب السودان مع طرح إثيوبيا

أوضح البعض من الخبراء، أنه من الموضوعات التي ينبغي أن يشملها أي اتفاق، أمان السد، لأنه لا يستقيم الحديث عن قواعد الملء والتشغيل، إلا بعد التأكد من أنه آمن ويغطي الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المياه لدولتي المصب، وهي الزاوية التي

تتهرب منها إثيوبيا. ويشير هؤلاء، إلى أهمية أن يتضمن الاتفاق توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكان من المفروض تحديدها قبل البدء في تشييد سد النهضة، اتساقا مع ما يمثله هذا

أن الاتفاق الجزئي هو "الوجهة السامة التي يجري طبخها حاليا"، محذرا من توقيع السودان ومصر أو أحدهما على ذلك.

ولم تحدد الدوائر المصرية والسودانية التي توقفت عند ما يسمى "خدعة الاتفاق الجزئي"، الجهة أو الجهات التي تروج لذلك، لكن مجموعة الأزمات الدولية أشارت إليه كحل وسط وهو ما جعل البعض يتوقعون تجدد الحديث حوله.

وطالب مجلس الأمن القومي الأميركي إثيوبيا بضرورة الاتفاق قبل البدء في ملء خزان سد النهضة، ومراعاة مصالح شعوب المنطقة، ولم يشترط إلى كيفية الوصول إلى ذلك.

وأشرفت الولايات المتحدة، ومعها البنك الدولي، خلال الفترة من نوفمبر إلى فبراير الماضيين، على مفاوضات جرت بين الدول الثلاث لتسوية الأزمة في واشنطن، لكن الوساطة انفضت دون اتفاق نهائي، مع أنها أعلنت التوصل لتفاهات حول 90 في المئة من الخلافات ووضعت وثيقة اتفاق مبادئ وقعت عليها مصر فقط بالأحرى الأولى.

ولم تواصل الإدارة الأميركية طريقها للاستمرار في التفاوض، وهو ما فهم منه البعض أن واشنطن غير مستعدة لممارسة ضغوط على أديس أبابا، التي تمادت في رفض التفاهات حول حلول وسط، وعملت على تهيئة الأجواء للحل الجزئي.

القاهرة - عادت فكرة التوقيع على اتفاق جزئي بشأن سد النهضة، تطل برأسها من جديد، الجمعة، عقب انفضاض الجولة الأخيرة من المفاوضات بين وزراء الري كل من مصر والسودان وإثيوبيا، دون تحقيق تقدم على المستوى القانوني، كمحاولة للتوصل إلى حل وسط يوقف زحف بعض السيناريوهات القاتمة، والتي يمكن أن تؤدي إلى أزمات أشد صعوبة. ووضعت الخرطوم المسؤولية على كاهل رؤساء الوزراء في الدول الثلاث، ما يعني أنهم مطالبون بتقرير مصير المرحلة المقبلة، وأي شكل سوف تتخذه، فإما التوصل إلى اتفاق نهائي وإما القبول بأخر جزئي وإما الاستعداد لسيناريوهات غامضة.

وأكدت وزارة الري المصرية، بعد ختام الجولة الأخيرة من المفاوضات، الأربعاء الماضي، عدم تحقيق تقدم يذكر عما كانت، في إشارة إلى الفشل الذي حذرت منه القاهرة مع انطلاقها بدعوة من رئيس الوزراء السوداني، عبدالله حمدوك.

وقالت دوائر مصرية غير رسمية، إن الاقتراح المتداول بشأن الاتفاق الجزئي تخمد مصالح إثيوبيا، وتمكنها من المضي قدما في خطة الملء الأول في يوليو أو أغسطس المقبلين، بذريعة التعهد بالنظر في مخاوف البلدين وأخذها بعين الاعتبار.

وأكد العضو السوداني في لجنة سد النهضة المستقيل، أحمد المفتي، الجمعة،